

Distr.: General
26 June 2015
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الوثائق الرسمية

اللجنة الرئيسية الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٥ أيار/مايو ٢٠١٥، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد إيسترات (رومانيا)

المحتويات

تبادل عام للآراء (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبناها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

15-07073X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥:١٠

تبادل عام للآراء (تابع)

ملتزمة التزاما قويا بتعزيز الأمن النووي، على تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتشجع جميع الدول على التصديق على ذلك التعديل وتنفيذه. وما برحت فنلندا تشارك أيضا بنشاط في عملية مؤتمر قمة الأمن النووي وتتطلع إلى انعقاد دورة عام ٢٠١٦. وبغية تعزيز مهام الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالأمن النووي، تواصل فنلندا تقديم دعم مالي وعيني، بما في ذلك مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ يورو إلى صندوق الأمن النووي منذ عام ٢٠١٠. كما تؤيد فنلندا قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وهي ملتزمة بتنفيذه تنفيذًا فعالًا. وتساعد حكومتها الدول الأخرى من خلال الإسهام في الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل، وحولت أكثر من ١,٥ مليون يورو إلى مبادرات مكافحة الانتشار الأخرى منذ عام ٢٠١٠.

٤ - ومضى قائلا إن فنلندا تعلق أهمية كبيرة على مكافحة الإرهاب النووي، بما في ذلك عن طريق منع وقوع المواد النووية أو المواد المشعة الأخرى في أيدي الإرهابيين. وبناء على ذلك، فإنها ستستضيف الاجتماع العام للمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي في حزيران/يونيه ٢٠١٥، والشركاء الجدد مدعوون للمشاركة.

٥ - السيدة بايك جي - آه (جمهورية كوريا): قالت إن عدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمعاهدة يشكل تهديدا خطيرا للنظام العالمي لمنع الانتشار. وتشمل التهديدات الأخرى الإرهاب النووي، والضعف النسبي لنظام ضمانات المعاهدة. إلا أن الاتفاق الذي عُقد مؤخرا بشأن باراترات خطة عمل مشتركة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني يبعث على التفاؤل.

٦ - واسترسلت قائلة إنه ينبغي تسليط الضوء على أهمية دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في توضيح المسائل المتعلقة ذات الصلة. ويشكل سعي جمهورية كوريا الشعبية

١ - السيد تالاس (فنلندا): قال إن المجتمع الدولي ينبغي أن يتخذ تدابير ملائمة للحفاظ على سلامة نظام عدم الانتشار ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ليست فقط أساسية لتنفيذ المعاهدة، ولكن اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي ينبغي أن يكونا مقبولين عالميا بوصفهما معيار التحقق الدولي. وتُدعم فنلندا تنفيذ ضمانات الوكالة تنفيذًا متسقًا وشاملاً على أساس مفهوم مستوى الدولة، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمساهمة في الجهود العالمية لمنع الانتشار.

٢ - ومضى قائلا إن فنلندا قدمت دعماً خارجياً عن الميزانية قيمته ٨٦٠.٠٠٠ يورو لدعم ضمانات الوكالة من خلال برنامجها الوطني لدعم الضمانات، في حين قدم مبلغ آخر قيمته ٤٠٠.٠٠٠ يورو لتنفيذ أنشطة الرصد والتحقق التي تضطلع بها الوكالة والمتصلة بخطة العمل المشتركة المتعلقة بالبرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية. وفنلندا، إذ ما برحت دوماً تؤيد التوصل إلى حل دبلوماسي للمسألة النووية الإيرانية، تشعر بالتفاؤل بسبب الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخراً بشأن الخطوط العريضة لخطة عمل شاملة مشتركة، ويتطلع إلى استكمال المفاوضات بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥. وفي المقابل، فإن البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يزال يشكل مسألة مثيرة للقلق.

٣ - واستطرد قائلا إن برنامج الطاقة النووية الفنلندي الجاري حالياً ينفذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أولى مراحل التخطيط في محطاتها النووية الجديدة لتوليد الطاقة ومرفق التخلص النهائي. وصدقت فنلندا، إذ هي

جانب أطراف فاعلة من غير الدول منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ولا سيما من خلال عملية مؤتمر قمة الأمن النووي. وأضافت أن جمهورية كوريا، وقد ترأست واستضافت مؤتمر قمة سيول المعني بالأمن النووي لعام ٢٠١٢، تشارك بنشاط في تلك المكافحة، وسوف تستفيد من الخبرة التي اكتسبتها مؤخرا بوصفها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) للمساعدة على تحقيق التنفيذ الكامل لذلك القرار.

٩ - السيد فيليبسونز (لاتفيا): قال إن مواصلة تنفيذ خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ أمر ضروري للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، ودعم الاستقرار الاستراتيجي اللازم لزرع السلاح، وتعزيز الثقة في أن الدول لن تسيء استعمال الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

١٠ - ومضى قائلاً إنه ينبغي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بهدف تعزيز الجهود العالمية لمنع الانتشار النووي وزرع السلاح النووي. وأضاف أن حكومته ترحب في هذا الصدد بالتوقيع في عام ٢٠١٤ على بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا (معاهدة سيميالاتينسك). وتؤيد لاتفيا أيضا تأييدا تاما إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتثني على الجهود التي يبذلها الميسر والأطراف المشاركة في الدعوة إلى عقد المؤتمر المقرر عقده في هذا الصدد، وتتوقع عقد مؤتمر ذي صلة بالموضوع.

١١ - واستطرد قائلاً إن الاتفاق الذي تم التوصل إليه مؤخرا فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني يبرهن على أن التحديات الأمنية يمكن أن تعالج بنجاح من خلال المساعي الدبلوماسية مع التقيد الصارم بالقواعد الدولية. كما أن ذلك

الديمقراطية إلى امتلاك برنامج نووي ونظام للإيصال انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وقد استغل ذلك البلد نظام المعاهدة لتطوير برنامج للأسلحة النووية وانسحب من المعاهدة. وبعد أن أعلنت نفسها دولة حائزة للأسلحة النووية، مضت في إجراء ثلاث تجارب نووية. وقالت إن حكومتها تحث بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي تماما وعلى نحو لا رجعة فيه وبشكل واضح عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها النووية القائمة وفقا لالتزاماتها الدولية. وستواصل جمهورية كوريا العمل مع الأطراف المعنية لاستئناف حوار يركز على منع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تعزيز قدرتها النووية وكفالة نزع السلاح النووي في ذلك البلد. وينبغي للمؤتمر أن يوضح لذلك البلد أن عدم امتثاله يُعد أمرا غير مقبول وأن يشدد على ضرورة التقيد بالالتزامات الدولية.

٧ - وشددت على أن التطبيق العالمي للبروتوكول الإضافي للمعاهدة مهم؛ وعلى أن البروتوكول، بالإضافة إلى اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة، يسمحان للوكالة بأن تحدد أن المواد والمرافق المعلنة لم يتم تحويلها، وأن المواد والمرافق غير المعلنة غير موجودة. وتُحث الدول الأطراف على تنفيذ البروتوكول الإضافي دون تأخير. وتُقدر جمهورية كوريا الجهود التي تبذلها الوكالة للتحقق من صحة واكتمال إعلانات الدول وتُدعم استحداث وتطبيق مفهوم مستوى الدولة في هذا الصدد. وينبغي للدول أن تذكر بأهمية توسيع نطاق الضمانات عن طريق اكساب المعاهدة طابعا عالميا. وأعربت عن تطلع حكومتها إلى المناقشات المتعلقة بالانسحاب من المعاهدة خلال دورة الهيئة الفرعية ذات الصلة.

٨ - واستطردت قائلة إن المجتمع الدولي حقق تقدما ملحوظا في مكافحة الإرهاب النووي والانتشار النووي من

الشرق الأوسط، على النحو المطلوب في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وأضاف أنه بالرغم من أن حكومته تثنى على الجهود التي يبذلها الميسر والأطراف المشاركة في الدعوة إلى عقد المؤتمر، فإنها تعرب عن أسفها إزاء الفشل في عقد ذلك المؤتمر. وينبغي أن تستفيد جميع الأطراف المعنية من العمل المنجز وأن تظهر الإرادة السياسية التي من شأنها أن تتيح إمكانية عقد ذلك المؤتمر. وتدعو إيطاليا جميع دول المنطقة إلى مضاعفة جهودها والمشاركة في تلك العملية. وأضاف أن حكومة بلده ترحب بالمقترحات التي يمكن أن تؤدي إلى تحسين الحوار والتفاهم بين دول المنطقة، والتي يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى عقد المؤتمر. كما ترحب إيطاليا بالبيان الذي أدلى بشأن خطة العمل المشتركة المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، وتطلع إلى وضع الصيغة النهائية للخطة.

١٥ - وفيما يتعلق بالتعليقات التي أبدتها بعض الوفود بشأن ترتيبات وضع الأسلحة النووية لمنظمة حلف شمال الأطلسي، قال إنه تجدر الإشارة إلى أن هذه الترتيبات كانت قائمة بالفعل عندما دخلت المعاهدة حيز النفاذ. وقد أوضحت تلك الترتيبات لوفود التفاوض على المعاهدة، وأُتيحت للجمهور، وهي متوافقة تماما مع التزامات حلفاء منظمة حلف شمال الأطلسي بموجب المعاهدة.

١٦ - السيدة باراداس (فرنسا): قالت إن انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي وتقويزا لقدرة الدول الأطراف على بلوغ أهدافها في إطار معاهدة عدم الانتشار. وذكرت أن وفدها يود أن يقترح بعض الأهداف المستمدة من تجربة الدول الأطراف فيما يتعلق بآزمات الانتشار، وهي التجربة التي يمكن على أساسها بناء رد قوي وفعال على الانتشار النووي.

الاتفاق يبرهن على استمرار أهمية النظام العالمي لمنع الانتشار. وأملا في استمرار المفاوضات والتحرك نحو التوصل إلى اتفاق نهائي، قدمت حكومته تبرعا إلى أنشطة التحقق التي تضطلع بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جمهورية إيران الإسلامية في إطار خطة العمل المشتركة.

١٢ - وأردف قائلا إن لاتفيا يساورها قلق عميق إزاء مواصلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير برامجها النووية وبرامج القذائف. وتدعو حكومته ذلك البلد إلى الامتنال للالتزامات الدولية والعودة إلى الحوار المتعلق بترع السلاح النووي. ويمكن في هذا الصدد أن تمثل المحادثات السادسة الأطراف شكلا ممكنا للحوار. وفي ضوء الحاجة إلى تعزيز فهم كيفية الاستجابة بفعالية لانسحاب دولة طرف من المعاهدة، شاركت لاتفيا في تقديم ورقة عمل (NPT/CONF.2015/WP.47) بشأن هذه المسألة ينبغي أن تشكل أساسا لمزيد من المناقشة. واحتتم كلمته بقوله إن لاتفيا تعرب عن الأمل في التوصل إلى اتفاق للحيلولة دون استخدام أحكام الانسحاب من المعاهدة كوسيلة لتجنب المسألة.

١٣ - السيد ماتي (إيطاليا): قال إن الحكومة الإيطالية ملتزمة تماما بالعمل الفعال المتعدد الأطراف لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتتضمن التحديات الرئيسية التي يلزم التصدي لها شبكات وبرامج الانتشار القائمة، والصعوبات التي تواجه في تأمين المواد الحساسة، وخطر حصول الإرهابيين على هذه المواد.

١٤ - ومضى قائلا إن إيطاليا تؤيد تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وترى أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية تعتبر أداة قيمة لكفالة تحقيق السلام والأمن. وفي هذا الصدد، تؤيد إيطاليا تماما الدعوة إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في

١٩ - واسترسلت قائلة إنه يجب على الدول الأطراف أن تتأثر في تعزيز قدرات الوكالة على التحقق. ولا يمكن بغير الجمع بين تنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة وبروتوكول إضافي كغاية الامتثال للمادة الثالثة من المعاهدة؛ وهذا هو السبب في أن تنفيذها يظل من الأولويات. وعلاوة على ذلك، فإن نهج مستوى الدولة من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تعزيز نظام الضمانات من خلال تحسين استخدام الموارد المتاحة، ويجب على الدول الأطراف دعم تنفيذه.

٢٠ - وأردفت قائلة إنه بغية تعزيز سلطة الوكالة، يجب على الدول الأطراف أن تردع انتهاكات اتفاقات الضمانات بشكل أفضل. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب على المؤتمر الاستعراضي الحالي أن يشجع الدول الأطراف على التعلم من حالات البلدان التي أُعلن أنها تنتهك التزاماتها بعدم الانتشار، وذلك بتعليق جميع أشكال التعاون النووي المدني مع تلك البلدان.

٢١ - ومضت قائلة إنه ينبغي تعزيز الوسائل التي يمكن للدول الأطراف بواسطتها منع الانتشار النووي وإحباطه. ولا غنى عن فرض ضوابط عالمية صارمة على الصادرات لمكافحة شبكات الامداد الإجرامية دون إعاقة التجارة المشروعة في المواد النووية. وتقوم لجنة زانغر وفريق الموردين النوويين بدور أساسي في هذا الصدد. ويجب على الدول الأطراف أيضا أن تحسّن تنفيذها للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) من أجل تعزيز تدابيرها الوطنية ومساعدة البلدان التي تحتاج إلى مساعدة في القيام بذلك.

٢٢ - وأردفت قائلة إن المؤتمر الاستعراضي الحالي كشف عن تحديين يجب على الدول الأطراف أن تعالجهما بأكبر قدر ممكن من الفعالية. فبغية إحباط المحاولات غير المشروعة الرامية إلى الحصول على المعارف والخبرات الفنية التي يمكن استخدامها من أجل تطوير برامج الانتشار، يجب على الدول

١٧ - ومضت قائلة إنه يلزم أن يكون هناك رد حازم على أزمات الانتشار النووي. والاتفاق الأولي الذي تم التوصل إليه بين الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن وألمانيا وإيران يمثل خطوة مهمة إلى الأمام في هذا الصدد. وستكون فرنسا يقظة في الأسابيع المقبلة، لكي يتم تحويل البارامترات المتفق عليها إلى اتفاق قوي ودائم ويمكن التحقق منه. كما يدعو وفدها إيران إلى أن تتعاون تعاوننا كاملا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل حل المسائل التي لم تعالج بعد ذات الصلة بالأبعاد العسكرية المحتملة لبرنامجها النووي، الأمر الذي يعتبر جانبا أساسيا من جوانب إعادة بناء الثقة. وأعربت عن أسفها إزاء عدم إحراز تقدم في هذا المجال. وستواصل حكومتها استثمار كامل جهودها في المفاوضات لضمان أن يسهم الاتفاق بشأن المسألة النووية الإيرانية إسهاما حاسما في النظام الدولي لعدم الانتشار والسلام والأمن العالميين.

١٨ - واستطردت قائلة إن كوريا الشمالية قامت، منذ المؤتمر الاستعراضي السابق، بإجراء تجربة نووية أخرى، وواصلت تطوير برامجها النووية وبرامجها المتعلقة بالقذائف التسيارية في انتهاك لالتزاماتها الدولية، وهذه التهديدات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين أُدِيت بالإجماع من قِبَل المجتمع الدولي. وعزز الاتحاد الأوروبي قرار مجلس الأمن ٢٠٧٨ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) بتدابير خاصة به ترمي إلى عرقلة أنشطة الانتشار التي تضطلع بها كوريا الشمالية في آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا. ويجب على كوريا الشمالية أن تعود إلى التزاماتها بموجب المعاهدة وأن تفي بالتزاماتها تجاه الوكالة. وأضافت أن نزع سلاحها النووي هو مسألة غير قابلة للتفاوض. كما أن وفدها يذكر بأن سوريا لم تسلط الضوء على أنشطتها النووية السابقة أو الحالية.

النوية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إنما تقوِّض جميع الجهود المبذولة لإنشاء هذه المنطقة. ومع ذلك، فإن الكويت ستواصل العمل مع جميع الأطراف صاحبة المصلحة من أجل تيسير إنشائها، وفقا للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥ وخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، وتدعو جميع الأطراف ذات الصلة صاحبة المصلحة إلى مضاعفة جهودها وتعزيز تعاونها من أجل تحقيق ذلك الهدف. واختتم كلمته بقوله إن المجموعة العربية قدمت في هذا الصدد ورقة عمل إلى المؤتمر الاستعراضي الحالي (NPT/CONF.2015/WP.33) تتضمن مقترحات بشأن سبل النهوض بعملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وتحت المؤتمر على تأييد تلك الورقة.

٢٦ - السيد آدم (السودان): قال إنه منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، حدثت تغيرات جغرافية - سياسية كبيرة، لا سيما في الشرق الأوسط، ويواجه العالم الآن عددا من التحديات الأمنية الجديدة. ومن الأهمية بمكان أن تُعالج جميع الركائز الثلاث للمعاهدة بطريقة متوازنة، وأن تشمل الدول الأطراف في المعاهدة امتثالا كاملا لجميع أحكامها. والسودان ممثل تماما لالتزاماته بموجب المعاهدة، بما في ذلك المادة الثانية المتعلقة بنقل المواد والتكنولوجيات النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ويعتقد أنه من أجل تعزيز النظام العالمي لمنع الانتشار، يلزم أن تكفل جميع الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية امتثالها الكامل لذلك الحكم. وفي الوقت نفسه، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح، عملا بالمادة السادسة من المعاهدة، وينبغي البدء في مفاوضات لوضع اتفاقية شاملة بشأن الأسلحة النووية، وفقا لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

الأطراف أن تتوخى المزيد من اليقظة فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى التدريب، ومراكز البحوث، والمعلومات البالغة الحساسية. وبغية مكافحة نقل السلع المتعلقة بالانتشار، يجب على الدول الأطراف أن تعرقل بدرجة كبيرة مرور تلك السلع، وكذلك تجريم النشاط الذي يؤدي إلى الانتشار وتحديد مصادر تمويله ومنعها. ولا يمكن أن تكون مكافحة الانتشار فعالة إلا إذا بُذل جهد جماعي. واختتمت كلمتها بأن أعربت عن أمل وفدها في أن يساعد المؤتمر الاستعراضي الحالي على تعزيز التعاون الدولي من أجل تحقيق الأهداف السالفة الذكر.

٢٣ - السيد الفصام (الكويت): قال إن وفد بلده يؤيد تماما جميع نتائج وقرارات المؤتمرات الاستعراضية السابقة. وينبغي لجميع الدول، وبخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، أن تضاعف جهودها من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويجب عليها أن تتعاون تعاوننا كاملا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز نظام الضمانات الشاملة للوكالة، الذي لا يزال يمثل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار.

٢٤ - ومضى قائلا إن الكويت ترحب ترحيبا حارا بالتفاهم الذي تم التوصل إليه بين جمهورية إيران الإسلامية والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا، وتشجع جميع الأطراف على مواصلة جهودها من أجل عقد اتفاق شامل بشأن برنامج إيران النووي بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، الأمر الذي من شأنه أن يبدد الشواغل التي أعربت عنها دول المنطقة.

٢٥ - واستطرد قائلا إن من المؤسف أن التعتن الإسرائيلي ما زال يحول دون عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وفي الواقع، فإن إسرائيل، برفضها الانضمام إلى المعاهدة واخضاع مرافقها

وأضاف أن وفده يبحث جميع الدول الأطراف التي لم تُبرم بعد بروتوكولا إضافيا أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

٣٠ - واستطرد قائلا إنه بالنظر إلى أهمية ركيزة عدم الانتشار بالنسبة للهدف من المعاهدة، فإن من الضروري للغاية أن يتناول المؤتمر الاستعراضي الحالي التحديات التي تواجه عدم الانتشار من قبيل عدم الامتثال. وعلى الرغم من بذل جهود على مدى سنوات عديدة، فإن الوكالة لم تتمكن من الإبلاغ عن إحراز تقدم جوهري بشأن المسائل العالقة في هذا الصدد، بما في ذلك المسائل التي لها آثار عسكرية محتملة.

٣١ - وأردف قائلا إن المجتمع الدولي قد شدد على أن من الضروري أن تكتف إيران والوكالة حوارهما من أجل حل جميع القضايا العالقة بشأن البرنامج النووي الإيراني، كما هو مؤكد عليه في القرارات المتعددة الصادرة عن مجلس محافظي الوكالة ومجلس الأمن التي تدعو إيران إلى إتاحة إمكانية الوصول إلى جميع المواقع والمعدات والأفراد بناء على طلب الوكالة. وذكر أن وفد بلده لا يزال يؤيد المساعي الدبلوماسية والحوار لمعالجة تلك المسائل، وأعرب عن أمله في أن تسهم العملية الدبلوماسية الجارية حاليا في التوصل إلى اتفاق شامل. ويلزم تحقيق نتائج ملموسة لبناء الثقة في الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي.

٣٢ - واسترسل قائلا إن وفده يعرب عن تقديره البالغ للجهود التي يبذلها الميسر وما يبداه من التزام وتфан فيما يتعلق بالتحضير للمؤتمر الذي طال انتظاره بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وقال إن الإمارات العربية المتحدة ترحب بجميع الجهود المبذولة من أجل دعم عمل الميسر لعقد ذلك المؤتمر وتساهم فيها، بما في ذلك من خلال الحوار البناء والمشاركة في جميع الاجتماعات

٢٧ - وأعرب عن الأسف لأنه لم يتسن بعد الدعوة إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وقال إن السودان يرى أن من الأهمية بمكان أن يعقد ذلك المؤتمر في أقرب فرصة ممكنة من أجل تعزيز السلام والأمن في الشرق الأوسط، ويؤيد تماما الاقتراحات الواردة في هذا الصدد في ورقة العمل (NPT/CONF.2015/WP.33) المقدمة من البحرين باسم المجموعة العربية.

٢٨ - السيد الكعبي (الإمارات العربية المتحدة): قال إنه كانت هناك اعتراضات في الماضي على الركيزة المتعلقة بعدم الانتشار في المعاهدة، ولا سيما نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وما زال ذلك النظام، في بعض الحالات، يعجز عن تقديم التأكيدات المطلوبة بشأن الطابع السلمي الخالص للأنشطة النووية لبعض الدول الأطراف. وينبغي للدول الأطراف التي تقوم بتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية أن تنقيد تماما بالتزاماتها بموجب الضمانات الشاملة، وأن تتعاون مع الوكالة، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لمعالجة جميع الشواغل والالتزامات الدولية، بما في ذلك تلك المنبثقة عن القرارات ذات الصلة الصادرة عن الوكالة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

٢٩ - ومضى قائلا إنه في حين أن اتفاق الضمانات الشاملة مصمم لضمان الطابع السلمي لجميع الأنشطة المعلنة، فإن مسألة إمكانية وجود أنشطة غير معلنة لا يمكن معالجتها بدون بروتوكول إضافي ساري المفعول. ومن ثم، فإنه يلزم تعزيز الضمانات التي يوفرها اتفاق الضمانات باستخدام الأدوات التي يوفرها البروتوكول الإضافي. وأعرب عن ترحيب وفده بالزيادة التي طرأت على عدد الدول الأطراف بما يتيح إمكانية إنفاذ بروتوكول إضافي، مما يعكس تقدما كبيرا منذ انعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

ينبغي أن يكون معيارا معترفا به دوليا للضمانات فيما يتعلق بتوريد المواد والمعدات النووية.

٣٥ - ومضى قائلا إنه ينبغي تقديم حوافز إلى الدول الأطراف التي تتقيد بأحكام المعاهدة، وينبغي أن تهدف تلك الحوافز إلى تعزيز قدرات كل منها في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة المتفق عليها دوليا. وبهذه الطريقة، يمكن لجميع الدول الأطراف أن تتعاون على كفالة سلامة المعاهدة.

٣٦ - واستطرد قائلا إن إندونيسيا تدرك حجم التحديات المتزايدة التعقيد المتصلة بالضمانات والتي تواجهها الوكالة فيما يتعلق بمفهوم مستوى الدولة، وتعتقد أن الوكالة يلزم أن تقوم بتحسين كفاءة الضمانات وفعاليتها ترقبا لتزايد عبء عملها في المستقبل. ومع أن إندونيسيا تؤيد تلك الجهود، فإنها تعتقد أنه ينبغي الاضطلاع بها بالتشاور الوثيق مع الدول الأعضاء، وينبغي ألا تترتب على أي من التدابير والنهج المقترحة التزامات جديدة بالنسبة لها.

٣٧ - وأردف قائلا إن إندونيسيا ترى أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تضطلع بجهود أكثر شفافية لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها دوليا من أجل القضاء تماما على جميع أنواع الأسلحة النووية والمواد ذات الصلة بالأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال اتخاذ تدابير أحادية وثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف. وفي هذا الصدد، تشدد إندونيسيا على ضرورة توخي المزيد من الشفافية في تشغيل المرافق النووية للأغراض السلمية، ولا سيما تلك المرافق الكائنة في الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تقوم باستيراد وتصدير المواد الإنشطارية.

٣٨ - وأعرب كذلك عن دعم وفده للجهود الرامية إلى تحسين نظام أمن المعلومات المتعلقة بضمانات الوكالة، ولا سيما المعلومات المتصلة بالأمن النووي. ومن شأن بذل

التشاورية. ولذلك فإنها تشعر بالأسف لأن المؤتمر لم يعقد كما كان مقررا في عام ٢٠١٢، وتواصل دعم عقده في موعد مبكر.

٣٣ - وأردف قائلا إنه ينبغي تعزيز عملية عقد المؤتمر لتجنب المزيد من التأجيل، وأن وفده يشدد على أهمية المشاورات والحوار والأعمال التحضيرية التي تلي وضع ولاية واضحة وإطار زمني وتؤيد الهدف المنشود من المؤتمر لنجاح عقد ذلك المؤتمر بمشاركة جميع دول المنطقة. واختتم كلمته بقوله إن وفده سيعمل على نحو بناء خلال المؤتمر الاستعراضي الحالي من أجل تحقيق نتيجة إيجابية دعما لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

٣٤ - السيد إسنومو (إندونيسيا): قال إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة المختصة الوحيدة المسؤولة عن التحقق من الوفاء بالتزامات الضمانات بموجب معاهدة عدم الانتشار. وأضاف أن إندونيسيا، بوصفها دولة من الدول الأعضاء التي لديها اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي سارين، قد أوفت بالتزاماتها في هذا الصدد. وللسنوات عديدة، خلصت الوكالة إلى أن جميع البرامج والأنشطة النووية في إندونيسيا مخصصة للأغراض السلمية. وتدرك حكومتها أن البروتوكول الإضافي ضروري لبناء الثقة في الآلية الحالية للضمانات لأنه ليس بوسع الوكالة أن تقدم ضمانات كاملة بشأن الطابع السلمي للأنشطة النووية في أي بلد دون أن يكون لديها بروتوكول سار من هذا القبيل. وتدعو إندونيسيا جميع الدول الأطراف التي لم توقع بعد اتفاق الضمانات أن تفعل ذلك على الفور وأن تضع جميع مرافقها النووية السلمية تحت رقابة الوكالة. وعلاوة على ذلك، فإن الجمع بين اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي

نزاعات بشأن البرامج النووية المزعومة. ولعن كانت التكاليف والجهود المتعلقة بنظم التفتيش قد تبدو كبيرة جدا للبعض، فإن الفوائد المحتملة والعوائد المرجوة من السلام تفوقها، ولا سيما في المناطق التي تفتقر إلى الشفافية والثقة المتبادلة. وقال إن وفده يشعر بتفاؤل كبير إزاء التقدم الذي أُحرز في المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى اتفاق إطاري شامل لحل المسائل وتبديد الشواغل التي لم تعالج فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. ومن شأن اختتام تلك المفاوضات بنجاح أن يشكل مكسبا مهما لمصادقية المعاهدة. كما أن النمسا يسرها أن أسهمت في تلك المفاوضات بتوفير مكان لإجرائها والخدمات المتصلة بها.

٤٢ - ومضى قائلا إن تطور التكنولوجيا النووية وانتشارها كان لهما أثر على أداء نظم الرقابة على الصادرات للجنة زانغر وفريق موردي المواد النووية، وثمة حاجة إلى زيادة تعميق وإبداعية التفكير بشأن طبيعة وتطور تلك النظم وعلاقتها بالمعاهدة. فبغية تعزيز فريق موردي المواد النووية، على سبيل المثال، استضافت النمسا مؤخرا، إلى جانب ألمانيا وصندوق كارنيجي للسلم الدولي، حلقة عمل دولية لمناقشة أثر تزايد المشاركة في فريق موردي المواد النووية، ولا سيما من جانب دول غير أطراف في المعاهدة، على عدم الانتشار ونظم الرقابة على الصادرات.

٤٣ - وأضاف قائلا إن النمسا تؤيد تماما إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وتشيد بالجهود التي اضطلع بها في هذا الصدد أثناء دورة الاستعراض الماضية. كما انضمت النمسا إلى أطراف أخرى في الإعراب عن الأسف لأن المؤتمر الذي من المفترض أن يطلق تلك العملية المهمة لا يمكن عقده حتى الآن، وأعرب عن أمله في أن يوفر المؤتمر الاستعراضي الحالي زخما جديدا لتحقيق تلك الغاية. واختتم كلمته بأن

جهود جادة لحماية أمن المعلومات أن يساعد في الحفاظ على مصداقية الضمانات، وأن يُبطل في الوقت ذاته مبررات الدول الأعضاء لعدم تقديم معلومات إلى الوكالة.

٣٩ - واسترسل قائلا إن إندونيسيا لديها اقتناع شديد بأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية مهمة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وأضاف أن إندونيسيا، بوصفها رئيس المؤتمر الثالث للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا، تعرب عن خيبة أملها إزاء فشل المؤتمر في اعتماد وثيقة ختامية، التي كان المقصود منها أن تؤكد جهودها التي تستهدف تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

٤٠ - وقال إن وفده يدعو جميع الأطراف المعنية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حيثما لا توجد، ولا سيما في الشرق الأوسط. وهو يحث جميع الأطراف المعنية على مضاعفة جهودها لعقد المؤتمر الذي تأخر طويلا بشأن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. واختتم كلمته بقوله إن إندونيسيا تؤكد من جديد أن معاهدة عدم الانتشار تمثل حجر الزاوية في نظامي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في الجهود المتضافرة التي تبذلها الدول الأطراف للتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

٤١ - السيد بوسستينغر (النمسا): قال إنه بالرغم من الجهود المبذولة لتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتوسيع نطاقه ليشمل بقية البلدان، فإن نظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لم يُطبق بعد على الصعيد العالمي. ومن شأن تعزيز هذا النظام أن يجعل من الممكن كشف الأنشطة غير المعلنة وبناء الثقة داخل المجتمع الدولي فيما يتعلق بالطابع السلمي للبرامج النووية لفرادى البلدان، والحد بالتالي من انعدام الثقة ومن احتمال نشوب

منذ عام ٢٠١٢، فإن الفلبين تشيد بالميسر لما قام به من عمل دؤوب. وأعربت عن أمل وفدها في أن تؤدي الدبلوماسية والحوار إلى توجيه ودفع الدول الأطراف في سعيها المتواصل لمعالجة تلك المسألة التي ما زالت معلقة خلال هذا المؤتمر الاستعراضي.

٤٦ - وأردفت قائلة إنه لا يعيش حاليا سوى ٣٩ في المائة من سكان العالم في مناطق خالية من الأسلحة النووية. ومن شأن جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية أن يكون إضافة مهمة إلى المناطق القائمة. وتعتقد الفلبين أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية لن يكون لها أي جدوى إذا لم تكن الدول الحائزة للأسلحة النووية أطرافا في المعاهدات المنشئة لها. وقالت إن وفدها يدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى توقيع بروتوكولات تلك المعاهدات والتصديق عليها، بما في ذلك بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)، في أقرب وقت ممكن ودون إبداء تحفظات.

٤٧ - واسترسلت قائلة إن الفلبين ما برحت تدعو إلى تعزيز إطار عدم الانتشار الذي وضعته الوكالة عن طريق اتفاقات ضمانات أكثر شمولاً وتحقيق الطابع العالمي للبروتوكول الإضافي. واختتمت كلمتها بقولها إنه ينبغي أيضا تعزيز قدرة الوكالة في مجال التحقق النووي عن طريق توفير الأدوات القانونية الملائمة والموارد التشغيلية اللازمة.

٤٨ - السيد الأومني (المغرب): قال إن حكومته عززت ترسانتها القانونية في مجالات السلامة النووية والأمن النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، قام المغرب بسن قانون بشأن السلامة والأمن النوويين والإشعاعيين، وذلك بهدف مواءمة تشريعاته الوطنية مع الأحكام ذات الصلة في الاتفاقيات الدولية. وينص القانون

أعرب عن ترحيب بلده بورقات العمل والبيانات العديدة التي قُدمت بشأن تلك المسألة باعتبارها مؤشرا واضحا على اهتمام الدول الأطراف بالمضي قدما في تلك المبادرة.

٤٤ - السيدة إيباراغويري (الفلبين): قالت إن حكومتها لا يمكنها أن تؤكد بما فيه الكفاية على أهمية منطقة الشرق الأوسط، التي أصبحت وطنًا ثانياً للملايين من أهلها. وهي تتضامن مع شعوب تلك المنطقة في التطلع نحو السلام الحقيقي والدائم، ولكنها تدرك حجم التحديات وضرورة اتخاذ خطوات تدريجية نحو تحقيق ذلك الهدف. وأضافت أن وفد بلدها قد دعا باستمرار إلى التنفيذ الفوري للقرار المتخذ بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديداتها لعام ١٩٩٥، الذي ينص على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة. وقد حققت الدول الأطراف إنجازا دبلوماسيا كبيرا في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ عندما اتفقت على أن يعقد في عام ٢٠١٢ مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وأعربت عن أسف وفدها العميق لأن الدول الأطراف قد فشلت في تنفيذ الاتفاق وأن المسألة أُلقت بظلال من الشك على عملها المتعلق بترع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي في السنوات الأخيرة.

٤٥ - ومضت قائلة إن الفلبين ما برحت منذ عام ٢٠١٢ تناشد الأمين العام ومقدمي قرار عام ١٩٩٥ للدعوة إلى عقد ذلك المؤتمر في أقرب وقت ممكن بموجب الشروط التي وضعها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. وتشمل تلك الشروط حضور جميع دول الشرق الأوسط بغية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات تتوصل إليها تلك الدول بمحض إرادتها وبدعم كامل من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبالرغم من الصعوبات التي نشأت

المناطق حيثما لا توجد حتى الآن. ويشاطر المغرب خيبة الأمل التي أعرب عنها إزاء عجز المؤتمر الثالث الذي عُقد مؤخرا للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها ومنغوليا عن أن يعتمد وثيقة ختامية. وذكر أن المغرب شارك بصورة بناء وبنية صادقة في المشاورات التي أدت إلى عقد ذلك المؤتمر ويعتقد أن مشروع الوثيقة الختامية الذي تم التوصل إليه قبل ذلك المؤتمر هو أفضل نص ممكن يحظى بتوافق الآراء.

٥٢ - وأردف قائلا إن المغرب يعرب عن أسفه كذلك لأن المؤتمر الذي كان من المزمع عقده في عام ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط لم يعقد بالرغم من جميع الجهود التي بُذلت. وقد أضاع المجتمع الدولي فرصة لإطلاق عملية كان من الممكن أن تسهم في بناء الثقة بين بلدان المنطقة وتعزيز السلام والأمن الإقليميين والعالميين. وينبغي بذل قصارى الجهود من أجل عقد ذلك المؤتمر بغية تحقيق أهداف القرار الصادر في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، الذي على أساسه بُني تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. واختتم كلمته بأن شدد على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة وعملية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وينبغي لهذا المؤتمر الاستعراضي أن يتخذ تدابير جسورة للحفاظ على مصداقية المعاهدة ونظمها القائمة.

٥٣ - السيد دو كانتو (المراقب عن الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها): قال إن البرازيل والأرجنتين وقعتا في تموز/يوليه ١٩٩١ اتفاقا لقصر استخدام الطاقة النووية على الأغراض السلمية، وأنشأتا نظاما موحدًا لحصر المواد النووية ومراقبتها من خلال منظّمته. وتشمل الآثار المترتبة على ذلك الاتفاق قصر استخدام جميع المواد

على كفالة الرقابة المشددة على المواد النووية والمصادر المشعة، فضلا عن حصر تلك المواد وتطبيق تدابير السلامة والأمن. وتجر المصادقة الثانية على تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية. ومرحلتها النهائية. وفي أوائل ذلك العام، قام المغرب أيضا بسن مرسوم بشأن إدارة النفايات الخطرة وفقا للأحكام ذات الصلة من الاتفاقية.

٤٩ - ومضى قائلا إنه ينبغي للمؤتمر الاستعراضي الحالي أن يعيد تأكيد تأييده لتعزيز نظام ضمانات الوكالة، بما في ذلك من خلال تعزيز الطابع العالمي للبروتوكول الإضافي واتفاق الضمانات الشاملة. كما ينبغي للمؤتمر أن يؤكد مجددا أن جميع التدابير المتفق عليها سابقا لا تزال صائبة ومناسبة وينبغي تنفيذها تنفيذا كاملا. وليس المقصود من التزامات عدم الانتشار النووي أن تكون عقبات تعيق التمتع بالحق في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وينبغي الحفاظ على التوازن الدقيق بين الحقوق والواجبات في هذا الصدد.

٥٠ - واستطرد قائلا إنه ينبغي لهذا المؤتمر الاستعراضي أن يرحب بالاتفاق الإطاري بين إيران والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وألمانيا، وأن يؤكد مجددا على أهمية الدبلوماسية والحوار في حل القضايا المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي لجميع الأطراف أن تواصل تعاونها، بنية صادقة، بغية التوصل إلى اتفاق نهائي في أقرب وقت ممكن.

٥١ - واسترسل قائلا إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لكي تكون فعالة، ينبغي أن تكون عالمية الطابع. وحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على أن تفعل ذلك بوصفها دولا غير حائزتين للأسلحة النووية. فالمناطق الخالية من الأسلحة النووية تقوم بدور قيم في تعزيز نظام عدم الانتشار والنهوض بأهداف المعاهدة. وينبغي لهذا المؤتمر الاستعراضي أن يدعو الدول الأطراف إلى إنشاء هذه

أحكامها تنفيذا كاملا، الأمر الذي يضعف النظام العالمي لعدم الانتشار، ويقوّض مصداقية المعاهدة، ويزعزع الثقة بين الدول. ويلزم وضع صك قانوني دولي ملزم يوفر ضمانات للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بأنها لن تكون عرضة لاستعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية ضدها، وذلك على الرغم من أنه يجب ألا يُنظر إلى ذلك الصك بوصفه بديلا لزرع السلاح النووي. وتُعد الضمانات الأمنية السلبية بالغة الأهمية للدول حيث أنها بانضمامها إلى المعاهدة، تكون قد وافقت طواعية على عدم تطوير قدرات نووية عسكرية.

٥٦ - وأعرب عن أمل وفد العراق في أن ينجح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ في تعزيز ركائز المعاهدة الثلاث جميعها. وبغية تعزيز النظام العالمي لمنع انتشار الأسلحة النووية، من المهم للغاية تعزيز عملية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وينبغي أيضا أن تبدأ المفاوضات بشأن عقد معاهدة غير تمييزية ويمكن التحقق منها لحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. ومنع استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الإزالة التامة لهذه الأسلحة، وإن كانت إزالتها بصورة تدريجية من شأنها أن تؤدي إلى بناء الثقة بين الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتشجيع جميع الدول الأخرى على الانضمام إلى تلك المعاهدة، وتبديد الشواغل المتعلقة باعتماد الدول الحائزة للأسلحة النووية على تلك الأسلحة كجزء من عقائدها الأمنية. وعلاوة على ذلك، فإن من غير المقبول أن تستخدم الشواغل المتعلقة بعدم الانتشار كذريعة لتقييد حق جميع الدول في تطوير التكنولوجيات النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية. ذلك أن تلك القيود تشكل انتهاكا واضحا لنص المعاهدة وروحها وتعرقل الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية

والمرافق النووية الخاضعة لسيطرة هذين البلدين على الأغراض السلمية، فضلا عن الاعتراف بالحق السيادي لكل دولة في الحصول على التكنولوجيا النووية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكانها.

٥٤ - ومضى قائلا إن التعاون المشترك بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمتها قد أسفر عن نتائج طيبة، وشمل القيام بعمليات تفتيش مفاجئة والاستخدام المشترك لوحات معدات الضمانات. وتُعد تلك الشراكة مهمة للغاية لكل من الوكالتين لكفالة فعالية وكفاءة التقييد بأهدافهما المؤسسية. وذكر أن منظمتها تحتفظ أيضا بعلاقات تعاون تقني قوية مع الجمعية الأوروبية لبحوث وتطوير الضمانات، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، ومع مؤسسات البحث والتطوير المكرسة للضمانات النووية في عدد من البلدان. وتركز تلك الجهود أساسا على إجراء تحاليل غير إتلافية، والاحتواء، والمراقبة، وتنظيم دورات تدريبية، ونُهج الضمانات. وتواجه الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحديات بسبب التوقعات المتعلقة بتوسيع نطاق استخدام المفاعلات النووية لتلبية الطلب المتنامي على الطاقة، فضلا عن إمكانية استخدام التكنولوجيات النووية في جميع مجالات الحياة. واحتتم كلمته بقوله إن النظم الإقليمية المنفذة بالتنسيق مع الوكالة يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في تطبيق الضمانات، ويمكن الاستفادة من منظمتها كإطار مرجعي في هذا الصدد.

٥٥ - السيد الطائي (العراق): قال إن استمرار وجود الأسلحة النووية يشكل أكبر تهديد للبشرية. ولذلك فإن من المقلق للغاية أن تصر الدول الحائزة للأسلحة النووية على الاحتفاظ بترساناتها النووية وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية ومنظومات إيصالها. ولم يمنع بدء نفاذ المعاهدة دولا معينة من السعي للحصول على الأسلحة النووية، ورفض بعض البلدان الانضمام إلى المعاهدة أو تنفيذ

للطاقة الذرية للاضطلاع بولايتها. ويجب كفالة نقل هذه التكنولوجيات دون إعاقه أو تمييز.

٥٧ - ومضى قائلاً إن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى كان مرتبطاً ارتباطاً لا ينفصم بالتنفيذ الفعال للقرار المتخذ بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥، وعلى وجه الخصوص، بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. ويجب بالتالي على الدول الأطراف في المعاهدة أن تبذل قصارى جهدها للتمسك بتلك الصفقة. ومن شأن إنشاء تلك المنطقة أن يعزز أمن الدول المعنية، وأن يدعم الاستقرار الإقليمي، وأن يؤدي إلى تحقيق الهدف العالمي المتمثل في نزع السلاح النووي. ويجب على إسرائيل أن

تتخذ إجراءات لإزالة أسلحتها النووية، والانضمام إلى المعاهدة، وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١). واختتم كلمته بقوله إنه ينبغي للأمم المتحدة والدول الوديدة للمعاهدة أن تتحمل مسؤولياتها في ضوء الإخفاق في عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وهو ما يمثل تخلياً عن الالتزامات التي قُطعت في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ ويقوض مصداقية المعاهدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦:٤٠.